(٣)

نحو تطوير حقيقى للتعليم الجامعى المصرى
الحالة الراهنة: واقع التعليم العالى ومشكلاته

منذ صدور أول قانون لتنظيم الجامعات والمعاهد العليا فى مصر عام ١٩٥٨ م وحتى الآن والحديث عن تطوير التعليم العالى لا ينقطع والمفروض بالطبع ألا ينقطع؛ لأن المفروض أن تطوير التعليم الجامعى بكل قطاعاته وتخصصاته يتم لمواكبة تجدد حاجات المجتمع المحلى وتلبيتها من جهة، ولملاحقة التطورات العالمية المتسارعة فيه والاستفادة منها من جهة أخرى.

ولعله يجدر الاشارة إلى أن المحاولة الجادة الوحيدة والأحدث لدراسة أوضـاع التعليم العالى فى مصر وتقويمها ومحاولة وضع استراتيجية واضحة لتطويرها هى المحاولة التى قام بها خبراء من إدارة التعليم العالى التابعة لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى وإدارة التنمية البشرية للشرق الأوسط وشمال افريقيا التابعة للبنك الدولى ومولته الحكومة المصرية بالاشتراك مع البنك الدولى ومؤسسة التدريب الأوربية، وهذه المحاولة تمت عام ٢٠١٠م وصدر عنها تقريرا موسعا أكد من مقدمته إلى نهايته على ضرورة اجراء اصلاحات هيكلية

فى منظومة التعليم العالى «لتوفير المزيد من المرونة والكفاءة فى الحوكمة والإدارة المؤسسية، ولزيادة قدرة التعليم العالى على تقديم التعليم المناسب لنطاق أوسع من الطلاب» وحذر فى الوقت نفسه من أنه «لو لم يتم التصدى لهذه التحديات فى الوقت المناسب، فإنها ستعوق تنمية الامكانات الكاملة لمصر فى مجال تلبية احتياجات البلد»، كما أشار هذا التقرير فى فقرة مهمة إلى «أن مصر تفتقر إلى استراتيجية محددة تحديدا جيدا للبحث والتنمية والابتكار، وأن قدرتها فى مجال العلوم الأساسية ضعيفة، وإدارتها للبحث والتنمية غير كافية وغير منسقة، والاستثمار غير كاف فى مجال البحث والتنمية» وبالتالى فإن بلدنا كما أضاف كاتبو التقرير ذات «مستوى منخفض من الاستعداد للمنافسة فى اقتصاد المعرفة العالمى». وقد أشار هذا التقرير المهم إلى أن أهم جوانب القصور التى ينبغى أن نتغلب عليها فى اطار وضع استرايتجية تطوير التعليم هى «ارتفاع نسبة السكان غير الحاصلين على التعليم المناسب والأمية الوظيفية (التى قدرت بـ٣٠ ٪) وسوق العمل غير النظامية التى تضم حوالى ٤٠٪ من السكان، واطار العمل العتيق فى القطاع العام، والافتقار إلى التوازن، واختلاف الآراء بشأن التعليم العالى وضعف نظام البحث العلمى والتنمية».

وبالطبع فإن ثمة جهودا بذلت من الحكومات المتعاقبة على مصر خلال السنوات الخمس السابقة التى تلت نشر هذا التقرير فى سبيل التغلب على العديد من جوانب القصور هذه وان كانت السنوات الأربعة الأخيرة منها والظروف التى مرت على مصر فيها قد عرقلت هذه الجهود وأجهضتها إلى حد غير معلوم وغير مقدر بدقة وان كنا كمصريين عايشنا

كل تلك التطورات السلبية منها والايجابية نحس احساسا عميقا بأن علينا أن نتيقظ ونبدأ من جديد!

ومع وجود هذا الاحساس لدى الجميع حكاما وخبراء وبشرا عاديين، فإن الحقيقة التى نشعر بها أن ما يحدث لدينا من تطوير نتيجة هذا الاحساس إنما يسير بسرعة السلحفاة بينما ما يحدث فى العالم يسير بسرعة الضوء وما ذلك إلا لأننا دوما نخشى الجديد ونتمسك بما درجنا عليه لدرجة الايمان بأن «من فات قديمه تاه»!! فهل يتصور أحد أننا لازلنا نسير ـ رغم وجود هذا التقرير وغيره من التقارير ورغم توصيات المؤتمرات المختلفة التى نادت بضرورة التطوير والتحديث للحاق بركب التقدم العالمى فى التعليم العالى ـ نسير على قانون ١٩٥٨ الذى وضع لـ«يساهم فى بناء وتدعيم المجتمع الاشتراكى» كما تقول المادة الأولى فيه!! وبالطبع لا يخفى على أحد أنه مهما جرى على القانون من تعديلات ـ وكلها اضافات وتعديلات جزئية ـ لا ينبغى بل لا يمكن أن تتعارض مع هذه المادة مع أن دستور الدولة التى تنبثق منه كل القوانين بما فيها قانون التعليم العالى قد تجاوزت ذلك المجتمع الاشتراكى من زمن بعيد!!

وإذا كان ذلك يتعلق بالتشريعات والقوانين المنظمة لعمل الجامعات، فحدث ولا حرج عن معوقات التطوير والتحديث المنبثقة عنها والمترتبة عليها فى واقع الحياة الجامعية التى لم تعد ترضى أحدا؛ بداية من كيفية انشاء كليات وجامعات جديدة تتم فقط بحجة نشر التعليم الجامعى واتاحته فيسمح بانشاء جامعات وكليات دون هياكل ودون امكانيات بشرية وبنية تحتية مناسبة لدرجة أن الكثير من الجامعات الاقليمية قد تأسست وسكنت واعتمدت على احتلال بعض الأبنية التعليمية

للمدارس واستئجار بعض العمارات والشقق لتمارس فيها الأنشطة الإدارية والعملية التعليمية!! وكم من كليات ومعاهد حكومية وخاصة تقبل عشرات الآلاف من الطلاب وهى لا تملك الامكانيات لتعليم مائتين منهم معتمدة بالطبع على انتداب بعض الأساتذة الجامعيين من الجامعات الحكومية!! وكم من جامعات خاصة وهى الآن تنتشر كانتشار النار فى الهشيم بمسميات مختلفة قامت ولا تزال على كتف الجامعات الحكومية فى كوادرها الإدارية وكوادرها التعليمية ودون أن تحرص يوما ـ ومن خلال ما تجنيه من أرباح طائلة ـ على أن تكون عضو هيئة تدريس مؤهل جيدا تعتمد عليه لتسير فى طريق الاستقلال الأكاديمى عن الجامعات الحكومية وبحيث يكون لها هويتها العلمية والبحثية المستقلة، وإذا فعل بعضها ذلك فى مجال تنمية قدراتها التدريسية فهى لا تكاد تنفق مليما واحدا على البحث العلمى والنشر العلمى.. الخ!!

ورغم أن لدينا ما يسمى بالمجلس الأعلى للجامعات الحكومية ومثله بالنسبة للجامعات الخاصة؛ فإن هذه المجالس بدلا من أن تكتفى برسم السياسات ومتابعة تنفيذها وتقييم ما يجرى من تطوير وتحديث فى نظمها التعليمية والبحثية وتدفعها دفعا نحو ضرورة التحديث والتطوير المستمرين، أصبحت تمثل العائق الأول أمام أى عملية تحديث؛ حيث تحرص دائما على وضع أسس ولوائح من شأنها قولبة وتنميط وتجميد الأنشطة التعليمية والبحثية بحجة الحفاظ على تكافؤ الفرص بين الجامعات والكليات المتناظرة. ومن ثم فأى كلية أو معهد علمى فى أى جامعه يريد تحديث أى تخصص أو اضافة تخصص جديد ضمن لوائحة، لابد إما أن يستند على نظير سابق له أو يظل قيد الدراسة ـ بعد موافقة

الكلية والجامعة المختصين عليه ـ فى أدراج هذا المجلس إلى أن يفقد جدته وحداثته، ناهيك عن أنه لابد أن يصدر به بعد كل ذلك قرار وزارى وأحيانا قرار جمهورى حتى يمكن تنفيذه وتطبيقه على أرض الواقع!!

أما عن نظم تعيين وترقية أعضاء هيئة التدريس فهى لا تزال متشبثة بقيم الاشتراكية الشكلية البالية حيث لا يزال نظام تعيين المعيدين هو حيث يعين الأوائل بترتيب مجموعهم ولا اعتراض على ذلك من حيث الشكل لكن الاعتراض أنه فى كثير من الأحيان ما يفرض هذا النظام تعيين طلابا حفظه وليسوا مبدعين، وليسوا مؤهلين للبحث العلمى كما يمكن ألا يكونوا قادرين حتى على مواجهة الطلاب وتوصيل المادة العلمية بالأسلوب الأمثل!!

وبعد هذا التعيين للمعيد يفرض على القسم العلمى تأهليه رغم أنه قد لا يكون مستعدا لذلك، ويتم فى ظل هذا المناخ فى كثير من الحالات حصول هذا العضو على درجاته العلمية بشكل روتينى دون امكانية التخلص منه، فهو ببعض المكر والدهاء وبعض أساليب التحايل وربما الخداع يفلت من الامكانية التى يوفرها القانون للتخلص منه، لدرجة أنه قد يظل فى الدرجة الواحدة عشر سنين أو أكثر رغم أن القانون يقصر ذلك على خمس سنوات كحد أقصى!! والطريف أن بعض هؤلاء بعد أن يحصلوا على الدكتوراه ويصلوا إلى درجة مدرس لا يتقدمون للحصول على الدرجات الجامعية الأعلى، ومع ذلك يظلوا بالجامعة كأعضاء عاملين ثم متفرغين بقية عمرهم ولا أحد يستطيع الاعتراض على ذلك!. صحيح أن بعض هذه الحالات يتمتعون بالكفاءة والقدرة ويمتلكون امكانية الترقى بعملهم وانتاجهم العلمى على ندرته وقلته

لكنهم يحجمون عن ذلك لأنهم قد يكونوا غير راضين عن نظم الترقية المعمول بها أو لظروف خاصة يمرون بها، لكن الكثير من هذه الحالات تعمدت الكسل ورضيت بما وصلت إليه وبما يحقق لها الحد الأدنى من الرضا الوظيفى ناسين أن العمل الجامعى أساسه التطور والتجدد المستمرين وأن الأستاذ الجامعى الذى يتوقف نشاطه الابداعى ولا يواصل انتاجه البحثى والعلمى لا يصلح مطلقا لهذه المهمة السامية وهى مهمة بناء المستقبل المتجدد لتخصصه العلمى وتربية جيل جديد من المبدعين فيه؛ فالاستاذ الجامعى ليس مجرد ناقل للمعرفة بل لابد من أن يشارك فى صنعها وتجديدها باستمرار.

والحقيقة أن الكثير مما يعانى منه التعليم الجامعى من مشكلات ومعوقات قد يعود إلى نوعية الطالب الذى يأتيه من التعليم قبل الجامعى وهو كما أشرنا فى ما كتبناه عن التعليم العام من قبل طالب لم يتدرب على التفكير العلمى وكذلك على التفكير العقلى المستقل ولم يتلق معارفه إلا بطريقة التلقين والحفظ، وقد يعود إلى نظام القبول بالجامعات الذى يستند حتى الآن على معيار ثابت هو مجموع الطالب فى الثانوية العامة أو ما يعادلها، كما يستند على ثقافة عامة خاطئة لكنها شائعة وهى ثقافة التمييز بين كليات القمة وكليات القاع بدلا من الاستناد إلى ثقافة أن لكل طالب قدراته ومهاراته وهواياته التى تؤهله لدراسة تخصص معين يمكنه الابداع والتفوق فيه. وقد فرض ذلك على الجامعة وأساتذتها نظما للتدريس يكرس لنفس النظام، نظام التلقين والحفظ وذلك عبر نظام المحاضرات والكتب أو المذكرات المقررة وهذا ماساهم فى وجود مانسميه الآن «الجامعات الموازية» حيث يقوم طلاب سابقون باحتراف

مهنة تسجيل المحاضرات وتلخيص الكتب واعطاء الدروس الخصوصية للطلاب الجامعيين ومن ثم انتقلت عيوب النظام التعليمى برمتها تقريبا من المدرسة إلى الجامعة وفقدت الجامعة أحد مقوماتها الرئيسية وهى الحرص على تربية الشخصية العلمية الابداعية المستقلة للطالب حينما التزمت بنظام الكتاب المقرر الذى لا يختلف كثيرا عن الكتاب المدرسى الذى كان مقررا على الطالب قبل ذلك، وحينما التزم أساتذتها بالطريقة التقليدية فى التدريس والتقييم إلا باستثناءات قليلة لا تزال تقاوم وتحاول الحفاظ على رسالة الجامعة الأساسية التى حددتها المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات وهى «اعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة». وإذا كان هذا هو حال التعليم الجامعى الآن، فكيف يمكن تطويره؟ ومن يبدأ هذا التطوير؟ هل من تسريع ودعم عمليات هذا التطوير من خلال الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد؟ أم من خلال العمل على سرعة انجاز القانون الجديد للجامعات والتعليم العالى؟وهل يتم التطوير بشكل تدريجى ومرحلى أم بشكل جذرى بالنظر فى فلسفة التعليم العالى وتغييرها والاندفاع نحو تغيير هيكلى وثقافى جوهرى؟!